

يتميز سوق العمل في الجمهورية اليمنية بضخامة القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، والمتمثل في العمل الفردي والعمل الحر والعمل العائلي والعمل الرسمي والعمل المؤقت. وهو يشمل بذلك العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لدى الغير بدون أجر ولدى الأسرة، وهي الأعمال المرتبطة عادة بالزراعة وتجارة التجزئة والنقل والخدمات الشخصية والاجتماعية والقطاعات غير المصنفة إقتصادياً.

أما القطاع المنظم، وبخلاف القطاع الحكومي، فهو عبارة عن مجموعة الأعمال والمؤسسات والشركات والمصانع والمعامل بأشكالها وأحجامها المختلفة في قطاع الإنتاج والخدمات.

ويأتي في مقدمة هذه المجموعة، المنشآت الصناعية المقدره حالياً بنحو ٣٤٥٠٠ منشأة من دون منشآت النفط والغاز. ومن ضمن هذه المنشآت، ٤٨ بالمائة منها تعمل في صناعة المواد الغذائية والمشروبات، ونحو ٢٦ بالمائة تعمل في المنتجات اللافلزية والمعادن والأخشاب، ونحو ١١ بالمائة في صناعة الالبسة والمنسوجات، ونحو ٦ بالمائة في تقنية وتوزيع المياه، في حين تتوزع النسب الباقية والبالغة ٩ بالمائة على عدد كبير من المنتجات والسلع.

وعموماً، فإن ٩٥ بالمائة من إجمالي المنشآت الصناعية تعد صغيرة الحجم، ولا يتجاوز عدد العاملين فيها أربعة أفراد. كما أن ٣,٩ بالمائة منها تعد متوسطة الحجم ويتراوح عدد العاملين فيها بين ٥ أفراد و ٩ أفراد، وإن ١,١ بالمائة منها فقط تعد كبيرة الحجم، ويزيد عدد العاملين فيها عن ١٠ أفراد.

كذلك أبرز مسح قطاع الخدمات الذي تم في عام ١٩٩٨م وجود نحو ٢٥,٠٠٠ منشأة. منها ٤٧ بالمائة تعمل في خدمات المطاعم والبوفيات والفنادق، ونحو ١٧ بالمائة في الخدمات الطبية المختلفة، و ١١ بالمائة في الحلاقة وتصفيف الشعر و ٩ بالمائة في خدمات الفنون والترفيه والتصوير و ٤ بالمائة هي جمعيات غير ربحية و ١٢ بالمائة تعمل في شتى أنواع الخدمات الأخرى.

على ضوء هذا الواقع ونتيجة لضعف البنية المؤسسية للقطاع الخاص وطاقته الإنتاجية والتوظيفية، فإن مفاهيم ومقاييس القوى العاملة والعمالة والبطالة باستخدام المسوحات الميدانية لدى أرباب العمل، تعد بالغة التعقيد، وغالباً ما تتفاوت أو تتضارب مع المفاهيم والمقاييس الدولية التي يغلب فيها القطاع المنظم على القطاع الغير منظم.

وفي التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذ عام ١٩٩٤م، تم قياس البطالة بإضافة الباحثين عن عمل إلى العاملين ليوم واحد فقط خلال الأسبوع السابق لفترة الإسناد الزمني للتعداد. وضمن هذا المفهوم تبين أن ٨,٣ بالمائة من إجمالي القوى العاملة في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر هم فقط عاطلين عن العمل.

وبسبب عدم دقة هذا المفهوم في مجتمع يتسم بارتفاع معدلات الأمية والفقير، وفي إقتصاد يغلب فيه القطاع غير المنظم، وتفاوت فيه معايير حالات التعطل والبحث عن عمل وساعات العمل والإنتاج إلى حد كبير، ولا يتجاوز فيه متوسط الأجور النقدية والعينية الحد الأدنى للعيش الكريم. فقد قدرت وثيقة خطة التنمية الأولى أن البطالة بمفهومها الشامل لمفهوم البطالة السافرة والبطالة الناقصة أو الجزئية تقارب ٢٥ بالمائة عام ١٩٩٥، لتقدر عام ١٩٩٩م بنسبة ٣٥ بالمائة، منها ٩,٤ بالمائة بطالة سافرة و ٢٥,٦ بالمائة بطالة ناقصة.

ومن وجهة النظر الإقتصادية والتخطيطية، فإن أي فرد، سواء كان عاملاً أو عاطلاً عن العمل، ولا يمكن له تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم، يقع ضمن العمل الناقص غير المنتج.